Warith Scientific Journal

اتجاهات الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في تنوع الاقتصاد السعودية للمدة (2005 - 2020)*

Trends Of Partnership Between The Public And Private Sector And Its Role In The Diversification Of The Saudi Economy For The Period (2005-2020)

حسن عبد الأمير حسن
Hassan Abdul Amir Hassan
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء
Hassan Abd @ gmail.com
College of Administration and Economics/University of Karbala

أ . م . د سلطان جاسم النصراوي
Asst.Prof.Dr. Sultan Jassim Al-Nasrawi
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء
Sultan .j @ uo kerbala .edu.iq
College of Administration and Economics/University of Karbala

المستخلص :

يحظى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص إهتماما كبيراً في دول العالم لتحقيق التقدم الاقتصادي ودعم التنمية، ويهدف البحث الى دراسة وتحليل تجربة السعودية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص واتجاهاتها الحديثة، إذ تشير البيانات الى إن عدد المشاريع بلغ 306 مشروع وهو عدد كبير من شأنه أن يؤدي الى دعم الاقتصاد وتوفير الموارد المالية، فضلاً عن توفير فرص العمل.

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات وهي أن الاتجاه الحكومي تشير إلى دعم القطاع الخاص وزيادة نسبة إسهامه في النشاط الاقتصادي، وسعيها إلى تنمية وتعزيز دورة في المشاريع الصناعية والزراعية لتحقيق التنمية المستدامة، وأهم التوصيات التي توصل لها البحث وهو التوجه نحو وضع التشريعات اللازمة لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والأستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، القطاعين العام والخاص، التنوع، الاقتصاد السعودي.

Abstract:

The issue of partnership between the public and private sectors is of great interest in the countries of the world to achieve economic progress and support development. The research aims to study and analyze the Saudi experience in the field of partnership between the public and private sectors and its recent trends. The data indicates that the number of projects reached 306 projects, which is a large number that would support the economy and provide financial resources, in addition to providing job opportunities. The research reached a number of conclusions, which are that the government trend refers to supporting the private sector and increasing its contribution to economic activity, and its endeavor to develop and enhance a cycle in industrial and agricultural projects to achieve sustainable development, The most important recommendations reached by the research is to go towards developing the necessary legislation to regulate the partnership between the public and private sectors, and to benefit from the experiences of successful countries in the field of partnership between the public and private sectors.

Keywords: partnership, public and private sectors, diversification, Saudi economy.

* بحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة ((الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاع العام والخاص - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق)) .

1- المقدمة

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو صيغة تعاقدية طويلة الاجمالية تقوم على إساس توظيف امكانيات القطاع الخاص (المادية والبشرية والتنظيمية) من أجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم أفضل الخدمات للأفراد. والشراكة تختلف عن كل أنواع العقود الحكومية الاخرى، وتُشير التجارب والدلائل الى إن هذه الشراكات قد حققت نجاحات ملموسة، وعليه سعت المملكة العربية السعودية نحو الشراكة من أجل تعزيز الاقتصاد وتنويعه، وعدم الاعتماد على النفط بوصفه المصدر الوحيد للتمويل.

2- منهجية البحث

2-1 هدف البحث : يسعى البحث الى التعرف على الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية ودورها في الاقتصاد السعودي .

2-2 مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية ؟ هل تستطيع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتنويع وتطوير الاقتصاد السعودي والتخلص من مشكلة الاعتماد المطلق على قطاع النفط في توفير الموارد المالية أم لا ؟

2-3 فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في أن للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص دور كبير في التطوير وبالتنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي من خلال قيامها بإنجاز المشاريع الاستراتيجية الكبيرة بدلاً عن الحكومة.

2-4 حدود البحث :

الحدود الزمانية : شملت السنوات (2005 - 2020) .

الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث بالاقتصاد السعودي .

3- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (p.p.p) المفهوم والانواع .

3-1 مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تعددت التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالشراكة بين القطاع العام (Public –Private - Partnership) تبعاً لوجه نظر كل مؤسسة أو منظمة، إذ يرى البنك الدولي (international Bank)على إن الشراكة هي ((عقد طويل الأجل بين طرف خاص والحكومة، لتوفير أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والادارة)) (Abu Bakr, 2020: 2)

في حين عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development) الاونكتاد الشراكة على إنها ((كل اشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، والهدف منها تقوية فعالية المتعاملين في تحقيق الاهداف التي تم تحديدها)) .(United Nations, 2008: 20)

3-2 أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وصورها .

تزايد الاهتمام بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل دعوات الانفتاح والتحرر والحرية وفسح المجال إمام القطاع الخاص من أجل تخفيف العبء عن كاهل القطاع العام وإدخال القطاع الخاص كشريك في المشروعات والقطاعات الاقتصادية مثل (الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها)، فضلاً عن نقل التكنلوجيا الحديثة ويلتزم المتعاقد مع الادارة بجملة التزامات تبدأ بالتمويل والانشاء والتشغيل وتنتهي بالصيانة لضمان استمرار العقد بين الطرفين (Tajen, 2010: p138).

وقد مرت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمراحل مختلفة أخذت خلالها عدة أنواع كل منها يختلف عن الاخر بما ينسجم مع المشروع المزمع تطبيق عقد الشراكة عليه، وعلى النحو الأتي Hamada, (2014: 20):

3-2-1 عقود الخدمة Service Contracts: تعد عقود الخدمة من الاتفاقات التي تحصل بين القطاعين العام والخاص يقوم على أساسها الاخير ببعض المهام المحددة بموجب هذا النوع من العقود ، وتحتفظ الجهة العامة بمسؤوليتها الكاملة عن تشغيل وأداره المرفق بالكامل ولكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات، وتستخدم هذه النوع من العقود على نطاق واسع في الكثير من دول العالم وتتراوح مدة هذه العقود بين (1-3) سنة (Murad, 2019, p. 26) ، وتجدر الاشارة بأن هذه العقود تتميز بأنها توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من مؤسسة من القطاع الخاص، والاستفادة من خبرة القطاع الخاص

في النواحي الفنية مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على مهامه الاساسية، وتشجيع على زيادة كفاءة الاداء وتخفيض تكاليف العقود، بالمقابل فأن لهذا النوع عيوب تتمثل في أعباء التشغيل والصيانة تظل مسؤولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام، ويعتمد نجاح الاعمال بالعقد على خبرة المؤسسة التي تقوم بالأعمال، وهذا النوعية من العقود تؤثر على حجم العمالة .(Muhammad Neda, 2019: 9)

3-2-2 عقود الإدارة Management Contracts: هي عقود تبرم بين هيأة أو مؤسسة حكومية وشركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة ينقل بمقتضى هذا العقد حقوق التشغيل فقط الى الشركة الخاصة دون أن يؤثر ذلك على حقوق الملكية ، لقاء رسوم تحصل عليها الشركة مقابل خدمتها، ويمكن ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها مع بقاء القطاع العام مسؤولا عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود من (3-5) سنة، وتتميز هذه العقود بأن للدولة السماح بالاحتفاظ بالملكية ، فضلاً عن قدرتها على حل القصور الإداري من خلال الحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفي نفس الوقت التحكم في كيفية أستخدم هذه الخبرات من خلال عقد الادارة، ولهذا النوع عيوب تتمثل بازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر إذ تتحمل الدولة الخسائر الناجمة عن عمليات الشراكة، فضلاً عن التزام الجهة الحكومية بسداد المقابل المالي للقطاع الخاص وعلى شكل دفعات محددة وثابتة أو نسبة من أرباح المشروع أو كلاهما وذلك بحجة تحفيز المتعاقد مع الإدارة على زيادة فعالية المرفق ورفع كفاءته Hassan, 2020, p. (63):

3-2-3**عقود الإيجار(Leasing Contract):** هي عقود تنشأ من خلال قيام أحد أشخاص القطاع الخاص باستئجار مرفق معين من أحدى هيئات أو مؤسسات القطاع العام للحصول على الارباح خلال مدة متفق عليها مقابل دفع أيجار ، وقد شاع استخدام هذا النوع من التعاقدات في عدد من الدول وفي قطاعات مختلفة بعد ان واجهت بعض الدول صعوبات في جذب المستثمرين ،وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول ، ولكن الدولة تبقى مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون، كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشراكة بدرجة أكبر من الكفاءة، وتتراوح مدة هذه العقود من(5-15) سنة (Salah, 2017, p. 39)، ويتميز هذه العقود بأنها تساهم في توفير نفقات التشغيل دون التخلي عن الملكية، ويساهم في عملية الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، وقدرته على جذب مهارات تقنية وأداره متطورة، ولهذا النوع عيوب تتمثل بعدم احتفاظ الشركة بملكية المشروع مما لا يمنح الحافز لديها لرفع قيمة اصول المشروع الا بالقدر الذي يضمن لها واردات مناسبة خلال مدة الإيجار، لذا فأن مثل هذه العقود يمكن إن تنجح في مشاريع واستثمارات معينة دون غيرها)

3-2-4 **عقود الامتياز(Concession Contract):** هي العقود التي يتم بموجبها قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد ويتضمن عقد الامتياز مواصفات التأجير فضلاً عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي يتحملها القطاع الخاص علما أن حقوق الملكية ترجع الى الدولة في نهاية مدة العقد ، وتقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى مدينة، وتتراوح مدة هذه العقود من(15-30) سنة (Al-Basheeshin, 2004: 17)، ويتميز هذه العقود بأنها صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف الأعباء المالية عن الدولة ، ولكن وللسبب نفسه تواجه العديد من الدول صعوبات في أيجاد مستثمرين نظراً للحجم الكبير لبعض الاستثمارات التي ستطلبها هذا النوع من العقود، ولا توجد عيوب واضحة لأسلوب الامتياز إلا أنه يجب مراعات أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الدولة وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد ومن ثم يجب على الدولة أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا الأسلوب من أساليب الشراكة (Nasouri and Sahar, 2016: 299).

3-2 صور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

جدول (1) صور الشراكة بين القطاعين العام والخاص

B.O.T(Build, run, transfer)	بناء ،تشغيل، تحويل
Build, Own, Operate, Transfer (B.O.O.T)	بناء، تملك، تشغيل، تحويل
Build, Own, Run (B.O.O)	بناء، تملك، تشغيل
Build, Run, Renovate (B.O.R)	بناء، تشغيل، تجديد
Build, Convert, Run (B.T.O)	بناء، تحويل، تشغيل
Building, owning, leasing, transferring (B.O.L.T)	بناء، تمليك، تأجير، تحويل
Update, Play, Convert (M.O.T)	تحديث، تشغيل، تحويل
Update, titling, playback, transfer (M.O.O.T)	تحديث، تمليك، تشغيل، تحويل
Building, renting, moving (B.L.T)	بناء، تأجير، نقل
Build, rent, operate, move (B.R.O.T)	بناء، استئجار، تشغيل، نقل
Rent, operate, transfer ownership (L.R.O.T)	أيجار، تشغيل، نقل ملكية
Design, Build, Run (D.B.O)	تصميم، بناء، تشغيل

الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى مصادر متعددة

3-3 تجربة المملكة العربية السعودية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

للملكة العربية السعودية تجربة فريدة من نوعها للشراكة بين القطاع العام والخاص إذ سعت المملكة منذ مدة ليست بالقصيرة الى الدخول كشريك مع القطاع الخاص من أجل تطوير وتنويع الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على النفط كمورد وحيد.

3-3-1 لمحة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية :

المملكة العربية السعودية لديها اقتصاد قائم على النفط مع سيطرة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، وتمتلك حوالي 16% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، وتصنف السعودية كأكبر مصدر للنفط، وتلعب دورا قياديا في أوبك (Al-Maliki, 2013: 68)، وتمثل إيرادات النفط في المملكة على عائدات النشاط الاقتصادي، وبنسبة تتراوح بين(60-80 %) من إجمالي الناتج المحلي وعلى الرغم من عدد العاملين في إنتاج النفط لا يتجاوز (2-3 %)، اتبعت المملكة العربية السعودية سياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط من خلال توفير عدد من المصادر التي يمكن استخدامها بصورة تتلائم مع متطلبات نمو وتطور نفقات الدولة واحتياجات التنمية الاقتصادية(البنك الدولي)، إذ أولت هذه الدولة اهتماما ملحوظا بالقطاع الصناعي لاسيما التحويلي منه وتحرير التجارة الخارجية بهدف تنمية الصادرات وتبنت برامج للخصخصة وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات للقطاع الخاص .(Al-Beblawy, 2016: 60)

في عام 2016، أطلقت الحكومة السعودية رؤية السعودية 2030 لتقليل اعتماد البلاد على النفط وتنويع مواردها الاقتصادية. من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية تخفف من الاعتماد على النفط كنشاط اقتصادي رئيسي، ووضعت استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل غير النفطي ضمن ما يسمى رؤية السعودية 2030. أدت تلك الإصلاحات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع من 1.8% عام 2019 ليصل إلى 2.1% عام (2020) (Saudi Vision 2030, 2016: 60).

من جانب آخر أحتلت المملكة المرتبة الـ7 من بين مجموعة دول العشرين 20 والمركز 26 عالميا في معيار التنافسية العالمي بحسب بيانات منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية(*) 2019م الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (ANTHONY,2022: 2)، والذي يقيس تنافسية 140 دولة على مستوى العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة (International Institute, 2019: 180) وفي 2019

حققت المملكة المركز الأول على مستوى العالم بالمشاركة مع دول أخرى في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي الذي اشتمل أيضا على استقرار معدل التضخم والديون، كما تقدم السعودية ثلاثة مراكز من حيث التنافسية عن العام 2018، محققة أكبر تقدم في ترتيبها منذ 7 أعوام، لتحتل المركز الثالث عربيا والـ 36 عالميا، وحافظت المملكة على المرتبة 17 في حجم السوق، فيما تقدمت إلى المرتبة 19 عالميا في إنتاج السلع، والمرتبة 37 في مؤشر المؤسسات، ومحور البنية التحتية الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ 38 إلى المرتبة الـ 36، فيما احتلت المرتبة العاشرة عالميا في مرونة الاقتصاد، كما بين التقرير تقدم السعودية من المرتبة 26 إلى المرتبة الـ 24، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، متقدمة بذلك مرتبتين عن العام الماضي، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا، وعد السعودية الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدما استثنائيا على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي، كما صنفت بحسب مؤشرات التقرير في المرتبة الثامنة(المعهد الدولي 2019، 181).ويوضح الجدول الآتي بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي .

جدول (2) بعض المؤشرات الاقتصادية للملكة العربية السعودية للمدة من (2005 - 2020) مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم(%)	معدل البطالة(%)	صافي ميزان المدفوعات
2005	328,460	-	1.50	6.10	104.33
2006	376,951	14.8	2.20	6.30	111.86
2007	415,963	10.3	4.20	5.70	103.97
2008	519,832	25.0	9.90	5.10	146.17
2009	429,115	-17.5	5.10	5.40	39.99
2010	528,217	23.1	5.30	5.60	87.63
2011	671,240	27.1	5.80	5.80	178.25
2012	735,971	9.6	2.90	5.50	184.21
2013	288,434	-60.8	3.50	5.60	157.75
2014	305,595	5.9	2.20	5.70	95.97
2015	332,503	8.8	1.20	5.60	29.30-
2016	332,850	0.1	2.10	5.70	2.75
2017	234,301	-29.6	1 .80	5.90	38.02
2018	250,842	7.1	2.50	6.00	105.33
2019	303,081	20.8	2 .10	5.70	66.92
2020	363,296	19.9	3.40	7.40	66.42

من اعداد الباحث بالاستناد الى :

- صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ضبي، اعداد مختلفة .
- البنك الدولي، نمو الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية، اعداد مختلفة .

من خلال الجدول(2) يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي قد شهد تطورات واضحة، أذ بلغ (328,46) مليار دولار في عام 2005 ومن ثم بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (735,971) مليار دولار في عام 2012 وهو أعلى مستوى يصل له خلال مدة البحث، ومن ثم شهد تراجعاً واضحاً ليصل الى نحو 363،296 مليار دولار في عام2020، وهوما يؤشر تراجعاً واضحاً وذلك بسبب الظروف والاوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي وليس آخرها جائحة كورونا والاغلاق العام الكبير الذي إدى الى توقف اغلب الانشطة الاقتصادية وتراجع اسعار النفط العالمية.

جدول (3) يبين نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي الاقتصادي للملكة العربية السعودية للمدة (2010 – 2020) %

القطاع	الزراعة - الغابات - والأسماك	التعدين والتحجير	الصناعات التحويلية	الكهرباء ، الغاز والماء	النشيد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والاتصالات	خدمات التأمين والعقارات المال وخدمات الاعمال	خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	الخدمات الحكومية
2010	2.62	41.45	10.83	1.29	4.47	8.44	5.02	9.14	1.83	14.18
2011	2.48	42.29	10.81	1.26	4.54	8.56	5.24	8.46	1.83	13.78
2012	2.43	42.17	10.68	1.27	4.51	8.62	5.21	8.63	1.86	13.77
2013	2.47	40.42	10.79	1.25	4.72	8.95	5.4	9.16	1.99	14.04
2014	2.49	39.22	11.47	1.25	4.84	9.18	5.51	9.09	2.18	13.95
2015	2.49	39.23	11.86	1.25	4.81	9.1	5.58	8.88	2.37	13.62
2016	2.56	39.38	12.16	1.24	4.54	8.85	5.6	8.91	2.64	13.33

2017	2.68	38.03	12.51	1.25	4.39	8.99	5.74	9.38	2.94	13.38
2018	2.67	38.07	11.83	1.1	3.91	8.55	5.5	9.02	2.89	13.53
2019	2.7	36.52	11.77	1.12	4	9.13	5.76	9.27	2.92	13.65
2020	2.78	35.88	11.26	1.14	4.26	8.7	5.64	9.99	2.84	14.19
متوسط المدة	2.58	39.33	11.45	1.22	4.45	8.82	5.47	9.08	2.39	13.77

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى جدول (2):

وبالنسبة لمعدلات التضخم في أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد السعودي لا يعاني من أرتفاع معدلات التضخم إذ شهد استقرار واضح وكانت النسب تتراوح بين (2 – 5%) باستثناء عام 2008 إذ أرتفع الى نحو (9.9%) وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية.

إما بالنسبة لمعدلات البطالة نلاحظ إن معدلات البطالة بلغت سنة 2005 نحو(6.1%) وانخفضت نسبة البطالة سنة 2008 نحو (5.1%) وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة وارتفعت النسبة سنة 2020 الى مستوى (7.4%) بسبب تداعيات جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد فقد تراوحت طيلة مدة البحث بين (5-7%).

وفيما يتعلق بصافي بميزان المدفوعات والذي يوضح وضع التجارة الخارجية نلاحظ أن وضع الميزان كان ايجابياً طيلة مدة البحث وذلك بسبب تصدير النفط بشكل كبير ولم يسجل صافي الميزان الجاري عجزاً الا في سنة 2015 وذلك بسبب تداعيات انخفاض اسعار النفط والهجمات الارهابية الذي شهدها العراق والذي اثرت على انخفاض أسعار النفط عالمياً. إما فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي فيمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي :

بيانات الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، 2022 م.

من خلال جدول (3) يتضح إن مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية، إذ يتضح أن نسبة مساهمة قطاع التعدين بلغت نحو 39.33% من الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط خلال مدة البحث، يليه قطاع الخدمات الحكومية أذ كانت مساهمته خلال مدة البحث 13.77%من الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغت مساهمة طاع الصـــناعات التحويلية إذ بلغت (11.45) من الناتج المحلي الاجمالي بالمتوســـط، يليه قطاع التأمين العقاري إذ بلغت مســـاهمته 9.08%من الناتج المحلي الاجمالي وكانت اقل نســـبة من بين القطاعات هو قطاع الكهرباء والغاز والماء إذ بلغ (1.22%) من الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط.

ومن جانب آخر، ومن أجل زيادة الواردات المالية لتمويل التنمية طبّقت المملكة العربية السعودية مجموعة متنوعة من الضرائب الجديدة، وكذلك تحسين مستوى دخول الافراد(البنك الولي) . وعدّلت الحكومة أيضا ضريبة الدخل ليكون لها سقف ضريبي موحد والذي يُرجَّح بقاؤه دون تغيير في المدى المتوسط، ويجري العمل على إعداد نظام ضريبي مبسَّط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تحسين نظم الرقابة والالتزام الضريبي، وتعتزم الحكومة أيضا زيادة تحصيل الإيرادات غير الضريبية، وتحسين مستوى مراقبة وأداء الهيئات الاقتصادية وجهات القطاع العام(البنك الولي) ، ويوضح الجدول الآتي الايرادات العامة والايرادات الضريبية في المملكة العربية السعودية .

الجدول (4) الايرادات العامة والايرادات الضريبية للمملكة العربية السعودية العربية للمدة (2010 -2020) مليار دولار

السنوات	الايرادات العامة	التغير في الايرادات العامة(%)	نسبة الايرادات العامة الى GDP	الايرادات الضريبية	التغير في الايرادات الضريبية(%)	حصة الايرادات الضريبية في اجمالي الايرادات العامة والمنح	نسبة الضريبية الايرادات الى GDP
2010	197,764	50.7	43.4	12,491	6,9	6.3	2.4
2011	298,004	50.7	49.9	14,651	6,9	4.9	2.2
2012	332,395	7.5-	45.3	17,125	19.1	5.2	2.3
2013	307,342	7.5-	41.2	20,399	19.1	6.6	2.7
2014	277,370	-9.8	36.9	20,961	2.8	7.6	2.8
2015	163,876	-10.3	25	21,775	1.6	13.3	3.3

2016	146,933	-10.3	22.7	22,133	1.6	15.1	3.4
2017	184,403	0.5	26.8	25,937	7.7	14.1	3.8
2018	241,500	0.5	30.7	44,267	13.3	18.3	5.6
2019	242,667	0.5	30.6	50,133	13.3	20.7	6.3
2020	208,489	-15.6	29.8	60,369	2.9	29	8.6

من اعداد الباحث بالاستناد الى :

- صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، اعداد مختلفة.

من خلال الجدول اعلاه يتبين إن الايرادات العامة والايرادات الضـريبية التي تحققت خلال مدة الدراسـة والتي بلغت الايرادات العامة سـنة 2010 مبلغ مقداره (197,764) مليار دولار وكان مقدار الإيرادات العامة في سـنة 2020 إذ بلغت (208,489) مليار دولار ونلاحظ هناك تذبذب ارتفاع وانخفاض في الايرادات العامة للفترة من 2010 - 2020 تبعاً للتغيرات الحاصلة في اسعار النفط بسبب اعتماد المملكة بشكل اساسي على النفط وكانت نسبة التغير في الايرادات سنة 2010 هي (50.7 %) وبلغت النسبة لسنة 2020 إذ انخفضت الى (-15.6 %) وبلغت الايرادات العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2010 إذ كانت النسبة (43.4 %) وانخفضت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت النسبة سنة 2020 لتصل الى (29.8%)، بسبب تداعيات جائحة كورونا واجراءات التباعد الاجتماعي وتوقف اغلب الانشطة وحققت الايرادات الضريبية سنة 2010 مبلغ قدرة (12,491) مليار دولار وارتفعت الايرادات حتى سنة 2020 إذ بلغت قيمة الايرادات الضريبية بمقدار (60,369) مليار دولار وكانت نسبة التغير في الايرادات الضريبية سنة 2010 إذ بلغت النسبة (6,9 %) وبلغت سنة 2020 نسبة الايرادات الضريبية (2.9 %) وبلغت حصة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2010 وكانت النسبة (6.3 %) وانخفضت النسبة في سنة 2020 الى (2.9 %) وكانت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي سنة 2010 حيث بلغت (2.4 %) وانخفضت النسبة سنة 2020 إذ بلغت (8.6 %)، أما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

جدول (4) هيكل الايرادات الضريبية في المملكة العربية السعودية للمدة من (2010 - 2020)

السنوات	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركيه	ضرائب اخرى
2010	18.2	42.6	24	18.8
2011	18	53.3	23.7	19
2012	19.5	28.1	33.5	18.9
2013	16	39.3	27.7	17.3
2014	17.7	34.2	29.9	18.2
2015	17.9	33	31.8	17.3
2016	18.4	34.7	31.3	15.6
2017	14.2	48.3	21.6	15.9
2018	9.8	68.4	9.6	12.2
2019	8.5	75	9	7.4
2020	8	72.2	7.9	11.9

من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، اعداد مختلفة .

من خلال بيانات الجدول أعلاه يبين لنا هيكل الايرادات الضـريبية من دخل وارباح وسـلع وخدمات والرسـوم الجمركية وضرائب اخرى، إذ بلغت نسبة الدخل والارباح في هيكل الايرادات العامة لسنة 2010 نحو (18.2 %) وانخفضت سنة 2020 إذ بلغت نسبة الدخل والارباح (8.0%) وتبين ان النسب للدخل والارباح خلال مدة الدراسة إن هناك تذبذب فيها ارتفاع وانخفاض، وكانت الضرائب على السلع والخدمات حققت نسبة بلغت سنة 2010 نحو (42.6 %) وارتفعت النسبة لتصل الى (72.2 %) في سنة 2020، وكانت الرسوم الجمركية قد حققت نسبة في هيكل الايرادات العامة بلغت سنة 2010 ما يقارب (24.0 %) وانخفضت في سنة 2020 إذ بلغت (7.9 %) من هيكل الايرادات الضريبية، وبلغت الضرائب الاخرى نحو (18.8 %) في عام 2010 وانخفضت في سنة 2020 أذ بلغت نحو (11.9%) بسبب الاوضاع الاقتصادية التي شهدها العالم، اما فيما يتعلق بحجم الانفاق الجاري والرأسمالي ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي(النقد الدولي، 2020: 113).

جدول (5) يبين مساهمة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية للمدة (2005 - 2020) مليون دولار

السنوات	الانفاق الجاري	معدل النمو %	الانفاق الرأسمالي	معدل النمو %	نسبة الانفاق الجاري الى GDP	نسبة الانفاق الرأسمالي الى GDP
2005	75,779	-	16,613	-	23.07	5.06
2006	85,976	13.4	18,909	1.3	22.81	5.02
2007	92,586	7.6	31,746	6.78	22.26	7.63
2008	103,634	1.19	35,593	1.21	19.94	6.85
2009	111,092	7.1	47,704	37.0	25.89	11.12
2010	121,345	9.2	53,024	10.6	22.97	10.04
2011	146,800	21.0	73,653	38.9	21.87	10.97
2012	163,100	11.1	69,781	-5.3	22.16	9.48
2013	165,893	1.7	82,667	18.5	57.52	28.66
2014	147,927	10.8-	111.321	34.7	48.41	0.04
2015	144,618	22-	108,831	2.2-	43.49	32.73
2016	185,695	12.0-	35,775	36.2-	55.79	10.75
2017	199,040	7.2	48,000	34.2	84.95	20.49
2018	220,107	14.3	54,667	1.3-	87.75	21.79
2019	237,275	7.8	45,186	17.6-	78.29	14.91
2020	245,506	3.5	41,356	8.5-	67.58	11.38

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات :

-صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ضبي، اعداد مختلفة .

- معدلات النمو تم احتسابها من قبل الباحث بالاستناد الى القانون السنة السابقة / السنة اللاحقة * 100

من خلال بيانات الجدول اعلاه بلغ الانفاق الجاري نحو(75,779) مليون دولار عام 2005 وكانت نسـبته الى الناتج المحلي الاجمالي نحو(23.7%) ثم ارتفع في عام 2010ليصـل الى نحو(121.345) مليون دولار وبلغت نسـبته نحو(21.87%) من الناتج المحلي الاجمالي ثم استمر الارتفاع ليصل الى نحو(245.506) مليون دولار عام 2020 وكانت نسـبة مسـاهمته نحو(67.58%) من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك بالنسـبة للأنفاق الرأسـمالي بلغ الانفاق الرأسمالي نحو(16,613) مليون دولار عام 2005 وكانت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي نحو(5.06%) ثم ارتفع في عام 2013ليصـل الى نحو(57.52) مليون دولار وبلغت نسـبته نحو(28.66%) من الناتج المحلي الاجمالي ثم استمر الارتفاع ليصل الى نحو(67.58) مليون دولار عام 2020 وكانت نسبة مساهمته نحو(11.38%) من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود سـبب ارتفاع نسـبة مسـاهمة الانفاق الجاري والانفاق الرأسـمالي في الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة من اجل النهوض بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية للبلد.

مما تقدم، يتضح ان هناك ارتفاعات متوالية لأجمالي الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) وهذه الزيادة بحاجة الى توفير موارد مالية لا تسـطيع الدولة بمفردها توفيرها، لذلك اتجهت السـعودية الى القطاع الخاص بوصـفه شـريك ناجح وقادر على توفير الموارد المالية وتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي

3-3-5 دور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية :

يعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، وتشير الأدبيات الاقتصادية باختلافها إلى أهميته الكبرى في تأسيس نشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر في ظل توفر جملة من الشروط التي تعد بمثابة الإطار المتكامل لنشـــاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصـــادية، ويمثل القطاع الخاص جوهر عملية التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لمسـاهمته الكبيرة وما يتمتع به من مزايا وإمكانيات تؤهله للقيام بهذا الدور اجتماعيا واقتصـاديا، إذ يساهم بكثير من فرص العمل بشكل كبير وتوفير موارد مالية للبلد فضـلا عن توفير الخدمات المصـرفية وخدمات الاتصـالات والصـحة والتعليم وغيرها من الخدمات والسـلع، ويدعم القطاع الخاص الاقتصاد الوطني بمساهمته في الصادرات الوطنية، ورفع معدلات النمو وتحفيز الإنتاجية، فضلا عن ذلك، يســـاهم القطاع الخاص في تخفيف العبء المالي على الحكومة عن طريق برامج الشـــراكة مع القطاع العام ((Al-Mahna and Al-Bakr, 2019: 7.

وتأسـيسـا على ما تقدم، أدركت المملكة العربية السـعودية منذ سـبعينات القرن الماضـي خطر اعتمادها على الموارد النفطية كمصـدر وحيد وأساسي للدخل في ظل وجود تحديات مثل تقلبات السوق والسياسات الدولية والأزمات المفاجئة، ولذلك اتجهت المملكة في السنوات القليلة الماضية تماشيا مع التحول الوطني لعام 2030 للتركيز على القطاع الخاص الذي يسـهم بشـكل مباشـر في تنويع القاعدة الاقتصـادية، خلق الوظائف جديدة، زيادة القدرة الانتاجية، تحقيق النمو المسـتدام، رفع نسـبة مسـاهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تطمح المملكة لرفع نسـبتها من (40%) إلى (65%) بحلول عام 2030 من خلال العديد من البرامج والمبادرات، ومنها تخصـــيص 72 مليار لتحفيز القطاع الخاص بهدف تمويل 16 مبادرة تشـمل تخصـيص مبلغ 21 مليار ريال للقروض السـكنية للمواطنين و10 مليار ريال لصـندوق دعم المشـاريع و1.5 مليار ريال لدعم الشركات المتعثرة، فضـلا عن ذلك، فقد تم تخصيص مبلغ 11.4مليار ريال لدعم المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة منها 1.6 مليار ريال للإقراض غير المباشـر و2.8 مليار ريال لصـندوق الاستثمارات الحكومي و7 مليار ريال لإعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم برنامج لتحفيز الصادرات وبرنامج آخر لتعزيز تمويل الصادرات بمبلغ 5.6 مليار ريال وتحفيز تقنية البناء بمبلغ13.9 مليار ريال (Al-Mahna and Al-Bakr, 2019: 7)، ويهدف رفع مســاهمة القطاع الخاص إلى تأســيس هيكل اقتصـادي قوي ذو مكانة عالمية يتسـم بالنمو والاسـتقرار لا يتأثر بتقلبات أسـعار النفط والأزمات المالية مما يجعله بيئة جاذبة للاسـتثمار. ويوضـح الجدول الآتي نسـبة مسـاهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي القطاعات الاخرى

الجدول (6) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي القطاعات الاخرى للمدة (2005 – 2020) %

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي	الزراعة	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	تشييد وبناء	النقل والتخزين	خدمات المال والتأمين	تجارة الجملة
2005	35.40	4.7	17.2	4.3	9.1	11.8	11.5	15.7
2006	33.70	5.0	15.3	4.9	10.7	14.3	12.8	18.3
2007	37.10	3.8	14.4	5.6	15.0	22.5	11.9	21.0
2008	37.70	4.6	13.0	0.8	7.2	27.4	12.1	20.8
2009	45.60	1.7	0.3	17.2	0.9	14.3	11.7	10.9
2010	39.20	13.9	25.0	21.8	12.9	13.9	6.6	18.0
2011	34.10	4.5	15.5	7.6	17.9	13.9	6.8	13.4
2012	36.30	5.0	7.2	6.3	10.7	7.8	19.2	10.7
2013	40.20	5.3	2.9	1.8	13.6	8.0	16.1	10.2
2014	44.30	4.6	10.1	6.1	13.7	7.8	8.6	10.4
2015	55.90	1.7	1.6	11.0	6.5	7.3	5.9	4.3

0.7	4.7	3.4	2.1	6.5	0.3	1.1	58.10	2016
0.4	5.5	2.9		5.8	6.6	0.5	54.00	2017
1.3	1.4	0.5	5.7	11.6	11.7	0.3	43.20	2018
6.2	3.3	5.6	6.7	2.6	2.2	1.1	50.00	2019
7.4	1.2	7.3	3.5	6.1	12.1	1.3	30.20	2020
10.61	8.71	10.54	8.51	7.50	9.71	3.69	42.19	متوسط المدة

من اعداد الباحث بالاعتماد على :
- مجموعة البنك الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة .
- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، اعداد مختلفة .

من خلال بيانات الجدول اعلاه شـهدت نسـبة مسـاهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2005 - 2020 (42.19%) من الناتج المحلي الاجمالي، وكانت متوسط المدة لمساهمة قطاع خدمات المال والتأمين إذ بلغ (8.71) من الناتج المحلي الاجمالي، وكان إعلى قطاع من حيث متوسـط المدة للمسـاهمة في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ (10.61)، يليه قطاع النقل والتخزين إذ كانت نسـبت مسـاهمته لمتوسـط المدة (10.54) في الناتج المحلي الاجمالي، وكانت اقل قطاع الزراعة نسـبة مسـاهمة في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ متوسط المدة خلال مدة الدراسة نحو (3.69) من الناتج المحلي الاجمالي .

3-3-5 التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

منذ ثمانينات القرن الماضي أهتمت المملكة العربية السعودية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الاساسية، ومنح القطاع الخاص المحلي والاجنبي، وقد قامت المملكة العربية السعودية في تنفيذ مشروعات البنية الاساسية بهدف تحسين الخدمات المقدمة والاهتمام بوضع الاطار المناسب لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويأتي الاهتمام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفر فرصة جيدة لاستغلال الموارد المالية للقطاع الخاص في تمويل المشاريع الكبرى، وهو ما يمكن الحكومة من توجيه مواردها إلى القطاعات ذات الاولوية ((Sufyan, 2022: 303، والاستعانة بالخبرات المتخصصة بما يضمن تقديم خدمات أعلى جودة مثل: (المواصلات والاسكان والرعاية الصحية والتعليم وغيرها)على نحو أسرع وأكثر كفاءة، وتهدف السعودية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40 % إلى 65 % وفي ظل تزايد الطلب على الخدمات ونقص المعروض في بعض القطاعات الاقتصادية مثل الاسكان والتعليم والرعاية الصحية، كان الطبيعي أن تتجه أنظار الحكومة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية زيادة دور القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في الاقتصاد السعودي(Ministry of Economy, 2009: 172) . ولتهيئة بيئة مواتية لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اهتمت المملكة العربية بتطوير المنظومة القانونية على صعيد سن القوانين المختصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير السياسات والأدلة الإرشادية التي توضح تنفيذ مشاريع الشراكة، لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Badawi, 2020: 12).

لذلك تتطلب عملية الشراكة إيجاد هيكل تنفيذي ورقابي وإشرافي فاعل يربط بين أطراف عقود الشراكة ويقود التنسيق فيما بين الوزارات والوحدات الحكومية المتداخلة في تنفيذ عملية الشراكة، فضلا عن تحديد وتوزيع واضح للأدوار والمسؤوليات المطلوبة لتنفيذ السياسات ووضع الموجهات العامة والقيام بعملية الإشراف والمتابعة، علاوة على ذلك لابد من دعم الهياكل التنفيذية بخبرات وكفاءات في مجال تنفيذ عقود الشراكة مع القطاع الخاص من النواحي المالية والفنية والقانونية والتنظيمية وكل ما يتعلق بإدارة المخاطر والعقود وتطبيق الإجراءات والمعايير المختلفة ((Badawi, 2020: 12.

3-3-6 الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص :

تواصل المملكة العربية جهودها الرامية لاستكمال بناء الأطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لتنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ يتوفر أطر مؤسـسـية تضـم جهات حكومية مختصـة تتولى تنفيذ القوانين والسـياسـات والموجهات والضـوابط المنظمة للشـراكة بين القطاعين العام والخاص (Ismail, 2019: 12).

بحسب التجارب والممارسات السائدة ويتألف الإطار المؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص من مستويين أساسيين يشملان الجهات الحكومية المرتبطة بوضع السياسات، وتوجيه وتنفيذ مشاريع الشراكة.

أ- الذي يأتي في قمة الإطار المؤسسي، في المجالس أو اللجان الوزارية العليا التي تتبع إلى رئاسة الحكومة، يتضمن هذا المستوى رسم السياسات القومية والموجهات، والموافقة على المشاريع المقترحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب- يتكون من هياكل تنظيمية تختص بتطبيق وتنفيذ إطار الشراكة، أو لجان توجيهية وإشرافيه وفنية وتنفيذية تتباين مهامها ومسؤولياتها واختصاصاتها (Bin Murshid, 2018: 118)، ووجود قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر، وأفضل العروض، وان أسس التقييم التي تتفق مع طبيعة مشروعات الشراكة من النواحي المالية والفنية والتشغيلية، فالأسس الموضوعة كانت في أغلب الأحوال لا تصلح للتطبيق على هذا النوع من المشروعات .(Badawi, 2017: 13)

لقد كان وضع شراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية سابقًا يمر في العديد من التحديات منها أن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر في عام 2007 يعتبر نظامًا تقليديًا لم ينص على طرق تعاقد تشمل على التفاوض بين الجهة الإدارية وبين المتعاقد معها ولكن خلال السنوات القليلة الماضية، تمر المملكة العربية السعودية بعملية تغيير كبيرة قد تمتد إلى الالتزام بوضع إطار تنظيمي يعزز فرص نجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعيدًا عن نموذج مشاريع المشتريات التقليدية، وتعتبر عقود الشراكات أحد برنامج التحول الوطني السعودي الذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص من الناتج المحلي بحلول عام 2030 (Al-Sidra, 2019: 76)، كوسيلة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية والتي كانت فيما سبق تعتمد على التمويل الحكومي (Al-Sidra, 2019: 77)، وتتمثل أبرز المزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أنها تضمن الحفاظ على تقديم مستويات عالية من الخدمة دون تحمل الحكومة لمصروفات ضخمة، وهو ما يسمح للحكومة بتوجيه مواردها الثمينة الى الأولويات الأخرى، وتعتبر المملكة العربية السعودية اكثر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشاط القطاعين العام والخاص، اذ يصل إجمالي مشاريع الشراكات المعلن عنها الى 18 مشروعًا بقيمة إجماليه قدرها (9.42) مليار دو ر أمريكي .(Al-Dosari, 2019: 107)

4- بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية

أدركت حكومة المملكة أهمية الشراكة منذ بداية الخطط الخمسية ، فالمملكة تنهج مبدأ الاقتصاد الحر منذ نشأتها وهو نهج بطبيعته يعطي الفرصة للقطاع الخاص للتوسع في مختلف الأنشطة ، وقد تم وضع خطة التنمية (1995-2000) الأساس الاستراتيجي المتمثل في الاستمرار في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص، على أن تقوم الحكومة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن أن يؤديها القطاع الخاص بمفردة.

4-1 قطاع المياه :

يمثل توفير المياه للشرب احد اهداف التنمية المستدامة والذي ينص على توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية لاسيما بعد ما أثبتت جائحة كورونا أهمية النظافة الصحية مع الاشارة الى وأن المملكة العربية السعودية ذات طبيعة صحراوية لا يوجد بها أنهار يمكن استخدامها لتلبية الحاجة السكانية من المياه ، وأدت الزيادة السكانية بالمملكة خلال العقود الثلاثة السابقة سواء لدى مواطنين محليين أو وافدين إلي زيادة الطلب على المياه ، سعت المملكة للعمل على تحليه مياه البحر، وهو يعد المصدر للمياه الصالحة للشرب داخل المملكة، وتعد السعودية من أكبر مستخدمي أسلوب تحلية المياه، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلي إنشاء محطات ذات تكاليف هائلة تقدر بنحو (3) مليار دولار سنوياً لتلبية احتياجات المملكة، وقد أنشأت المملكة العربية السعودية شركة لتحليه المياه خلال منتصف السبعينات بلغ إنتاجها نحو(200) مليون متر مكعب سنوياً من المياه، ارتفعت إلي نحو (795) مليون متر مكعب خلال عام 1997، ومع الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه الصالحة للشرب وضعت المملكة استراتيجية لزيادة كمية المياه المنتجة إلي (3) مليار متر مكعب عام (2025) بتكلفة تبلغ نحو 60 مليار دولار، على أن تقوم المملكة والقطاع الخاص بتنفيذ تلك المشروعات وفقاً لنظام الشراكة (Harischandra, 2009: 22). وللاستفادة من نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص قامت

المملكة بعد تفعيل القرار رقم (27/2) لسنة 2006 بوضع قواعد منظمة لإسهامات القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه والصرف الصحي (Ministry of Economy, 2008: 298).

4-2 إدارة موانئ المملكة :

تمثل الموانئ عنصراً مهماً ويوفر الكثير من فرص العمل في النشاط الاقتصادي، فضلا عن توفير الموارد المالية ولذلك سعت السعودية الى أن تطور الموانئ من أجل تقديم أفضل الخدمات ومنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، وكانت تديرها الحكومة إلى أن أصبحت إداراتها مشتركة بين القطاعين العام والخاص والتي تعمل على نقل ملكية المشروعات العامة أو إداراتها من القطاع العام إلي القطاع الخاص، وتهدف الى رفع كفاءة المنشاة بالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في الملكية والإدارة على أساس أن القطاع الخاص أكفأ من الدولة ((Medhat Sayed, 2018: 82، فضلاً عن تشجيع نمو قطاع الأعمال الخاص والعمل على الإصلاح التنظيمي وخلق فرص عمل ووظائف جديدة، حولت السعودية في عام 1997 إدارة تشغيل وصيانة مراقد السفن والمعدات المستخدمة في هذه الموانئ الى القطاع الخاص ، ليديرها على أساس تجاري وتكونت خطة العمل الجديدة من العناصر وهي تبقي ملكية الموانئ ومراقد السفن والتسهيلات المرتبطة بها بيد الحكومة، توفر الحكومة السعودية الحوافز الكافية لتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في المعدات الثقيلة اللازمة لتشغيل الموانئ بكفاءة، يدير القطاع الخاص كل الموانئ على أساس تجاري، ويوفر الخدمات اللازمة للمستفيدين منها، ويوظف ويدرب عدداً كبيراً من المواطنين السعوديين، تمت الشراكة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص عن طريق المزايدة العامة .(Ibn Murshid: 45).

4-3 قطاع الطيران :

يعد قطاع الطيران مصدراً مهماً من مصادر توفير الموارد المالية للسعودية وذلك بسبب توافد الزائرين لاسيما في مواسم الحج والعمرة وفي هذا الاطار حاولت السعودية تطوير قطاع الطيران وبما يتلاءم مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وكان أول مشروع شراكة حقيقي بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية هو تمويل وتطوير وتشغيل مطار الامير محمد بن عبد العزيز في المدينة المنورة والذي جرى توقيعه في عام 2011، ويثبت هذا المشروع إمكانية تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنجاح في المملكة، ونستعرض في الجدول الآتي أهم جوانب الاتفاق المبرم بين الهيئة العامة للطيران المدني وتحالف طيبة الذي أسند إليه المشروع (Sufyan: 303).

جدول(7) يبين المشاريع المنجزة في قطاع الطيران من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية

النموذج المستخدم	البناء والتشغيل ونقل الملكية		
طراف العقد	الهيئة العامة للطيران المدني وتحالف خاص يضم تاف للمطارات ومجموعة الراجحي وسعودي أوجيه		
التغطية	تمويل وتطوير وتشغيل مشروع توسعة مطار الامير محمد بن عبد العزيز في المدينة المنورة		
مدة العقد	25عاما		
الميزانية	9.4مليار سعودي (2.1 مليار دولار أمريكي)		
أهم التواريخ	1. توقيع الاتفاقية 2011	2.الانتهاء من الامور المالية 2012	3. بدء العمليات 2015
الممولون	1.البنك الاهلي التجاري.	2.البنك العربي الوطني.	3.البنك السعودي البريطاني
الانجازات	1. أول مطار تجاري في منطقة الشرق الاوسط يحصل على شهادة الريادة الذهبية في الطاقة والتصميم الصديق للبيئة 2. أول مشروع ضخم ممول بالكامل بنظام التمويل الاسلامي وباستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص 3. زيادة سعة المطار من 5 مليون مسافر إلى 8 مليون مسافر (60)%بالسنة		

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى ، موقع من الانترنت www.meedprojects.com .

ولقد كان النجاح في إنجاز هذا المشروع سابقة مهمة يعتمد عليها، ودليلا يسترشد به المستثمرون المحتملون، مما أدى إلى الإعلان عن المزيد من مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع المطارات(مطار الطائف الدولي ومطار الأمير عبد المحسن بن عبد العزيز في ينبع ومطار نايف بن عبد العزيز في القصيم ومطار حائل الإقليمي ومطار الملك خالد الدولي).

وتصل قيمة هذه المشاريع، التي لاتزال في مراحل مختلفة من مراحل التعاقد إلى(17.6) مليار ريال سعودي (4.7 مليار دولار أمريكي)، وبهذا تمثل مشاريع المطارات (11%) من إجمالي قيمة الشراكات بين القطاعين

العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وتجدر هنا الإشارة إلى أن إدارة مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة اسندت للقطاع الخاص وبالتحديد لشركة مطارات شانغي الدولية والتي سوف تتولى إدارة عمليات المطار لمدة 20 عاما، وهناك تشابه كبير في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص المستخدمة في مشاريع هذه المطارات.

4- 4 قطاع الاسكان :

يعد قطاع الاسكان الهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة لتوفير مدن ومجتمعات محلية ومستدامة وتوفير السكن الملائم، ويمثل قطاع الإسكان حاليا 54% من قيمة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، ويعكس هذا النقص في مشاريع الإسكان الميسر والحاجة الواضحة للاستفادة مما لدى القطاع العام من موارد تمويلية وخبرا ت في التنفيذ والتسليم لسد هذا النقص (Al-Jazzar, 2011: 44)، أن مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الاقتصادية وخاصة في مشروعات الأساسية خلال السنوات الماضية كان له دور كبير ما بين(5%)الى(10%) من إجمالي تكلفة المشروع وتوافر المرونة الكافية في تسعير الخدمات الأساسية وخاصة قطاع الكهرباء داخل المملكة مما ادى الى توجه القطاع الخاص نحو التمويل والتشغيل، وذلك بسبب زيادة العائد المتحقق خلال الثلاث سنوات السابقة (Al-Jazzar: 49).

4-5 قطاع الكهرباء :

يمثل توفير الطاقة واستدامتها الهدف (7) من أهداف التنمية المستدامة لتوفير الطاقة النظيفة، لقد تطلب إعادة هيكلة القطاع رفع كفاءته وتحسين مستوي الخدمة المقدمة للجمهور إلى جانب استقطاب الإمكانات التمويلية للقطاع الخاص، وأدركت الحكومة التحديات الماثلة أمامها مع ارتفاع الطلب على الكهرباء بدءاً من السبعينات، فتدخلت باعتبارها مستثمراً ومنظما من أجل تحفيز الأنشطة الإنتاجية في حين قدمت ضمانات بتقسيم العوائد على الأسهم، ونظراً لأن هذا القطاع من أهم القطاعات الحيوية والذي يتمتع بقدرة تنافسية عالية إذ تقدر نسبة نمو الطلب على الكهرباء بأكثر من(7%) سنوياً، في حين يبلغ نمو العرض نحو(6.4%) سنوياً، الأمر الذي يتطلب زيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع، ولهذا قامت المملكة بوضع استراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص لتوجيه نحو (140) مليار دولار كاستثمارات في قطاع الكهرباء خلال الفترة (2008-2028) لمواجهة هذا النمو في الطلب وتحقيق متطلبات المجتمع من الطاقة ، وفي ضوء هذه المتطلبات المتزايدة وما يصاحب ذلك من صعوبات في تمويل المشروعات نظراً للتكاليف الهائلة لإقامة محطات التوليد والنقل والتوزيع ، فضلا عن التشغيل والصيانة فقد استلزم ذلك دخول القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية وذلك من خلال نظام الشراكة (الجزار:49).

لذا فقد قامت المملكة بالعمل لجذب الاستثمارات الخاصة من خلال مشاركة القطاع الخاص مع شركة الكهرباء السعودية في إنشاء محطات كهرباء وتشغيلها والقيام بأعمال الصيانة وفقاً لنظام (BOT) أيضاً قامت المملكة السعودية بالعمل على توفير فرص أستثمارية لجذب الاستثمارات الخاصة ومنها تسهيلات ضريبية، وتخفيض الأعباء الضريبية وذلك بهدف التشجيع على إنشاء محطات من قبل القطاع الخاص، تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لتوفير الاحتياجات المتزايدة من الكهرباء والتي تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة بالمملكة (Al-Jazzar: 49).

ونتج عن سياسات تشجيع الاستثمارات الخاصة نحو قطاع الكهرباء ارتفاع إنتاجية المملكة من الطاقة الكهربائية، وضعت الحكومة معايير ونماذج لأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص بالنسبة لمشروعات الكهرباء وهي كالآتي :

4-4-6 يطبق أسلوب المشاركة في المشروع في حالة زيادة نسبة مساهمة ا لقطاع الخاص عن (70%) فأكثر من حجم التمويل .

4-4-7 لا يطبق أسلوب المشاركة في المشروع في حالة انخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص عن (60 %) من حجم التمويل .

4-4-8- إذا تراوحت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تلك المشروعات ما بين (60 %) إلي (70 %) فإنه يترك لمتخذ القرار قبول المشاركة من عدمه (Bin Murshid, 2005: 45).

4-4-9 وهو الأمر الذي قد يثني بعض المستثمرين المحتملين من الدخول الى الشراكة، وعلى الرغم من هذا التقدم تضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص للمستثمرين والمطورين من القطاع الخاص الوصول الى قطاعات معينة من السوق العقارية السعودية والتي كانت مقتصرة فيما مضى على القطاع العام، ونتوقع الإعلان عن توقيع المزيد من اتفاقيات الشراكات بين القطاعين خلال السنوات القادمة،

ولاسيما في قطاعات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم (Al-Sidrah: 106), ويوضح الجدول الآتي عدد المشاريع الشراكة في المملكة العربية السعودية لغاية عام 2020.

جدول (8) عدد المشاريع الاستثمارية في السعودية لغاية 2020

ت	القطاعات	عدد المشاريع
1	الصناعة والتصنيع	53
2	النقل والخدمات اللوجستية	35
3	التجزئة والتجارة الالكترونية	27
4	الاتصالات وتقنية المعلومات	26
5	الخدمات الهندسية	22
6	السياحة والثقافة والترفيه	16
7	الرعاية الصحية وعلوم الحياة	9
8	الصناعات الكيميائية	6
9	الطاقة والمياه	2
10	القطاعات الناشئة	110
مجموع المشاريع		306

الجدول من عمل بالاستناد الى :
- مجموعة البنك الدولي متوفر على الرابط/ https://www.albankaldawli.org/ar/home
تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2022/10/25م.

من خلال الجدول يتضح أن الحكومة السعودية قد ركزت على المشاريع المشار اليها في الجدول أعلاه إذ بلغت حجم الشراكة الاستثمارية في قطاع الصناعة والتصنيع (53) مشروع استثماري وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستية (35) مشروع، وكذلك بقية القطاعات، تعد السعودية من بين الدول العربية المتقدمة في مشاريع الشراكة من خلال تقارير البنك الدولي، وهذا يدل على اهتمام السعودية في مشاركة القطاع الخاص في مجال الاستثمار**الاستنتاجات:**

1. تمثل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص نمط جديد من انماط العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص وهو يمثل صيغة تعاقدية طويلة الاجل من اجل تقديم الخدمات بأعلى كفاءة ممكنة.
2. اعطت للمملكة العربية السعودية دور مهم للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشريع القوانين ووضع الضوابط اللازمة والمنظمة لعمل الشراكات ووفقاً للصيغ التعاقدية التي تتخذها الشراكة.
3. تُشير الاحصاءات الى أن حجم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في السعودية بلغ (306) مشروع، وهذا العدد الكبير من المشاريع من شأنه ان يؤدي الى توفير الخدمات بأعلى كفاءة ممكنة.
4. اتجهت السعودية الى مشاركة القطاع الخاص في مجالات النقل والبنية التحتية والنقل والطاقة والمياه وهذه تمثل فرص جاذبة للقطاع الخاص لكونها مجال جيد للاستثمار.

التوصيات:

1. ضرورة حماية المستثمر من أجل أن يقدم الافضل من خلال استخدام التقنيات الحديثة في المشاريع لزيادة الانتاج، من خلال الاستمرار في تحديث القوانين والتشريعات في ضوء التطورات التي يشهدها العالم في هذا المجال.
2. السعي الى ادخال القطاع الخاص كشريك مع القطاع العام في مجالات اخرى جديدة لا سيما مجالات البنية التحتية من اجل تقديم افضل الخدمات.
3. تحديث الانظمة المصرفية وتطوير النظام المالي السعودي وبما يتفق مع متطلبات الاتجاهات الحديثة للشراكة.

4. ضرورة تقديم الموارد اللازمة للقطاع الخاص لإدخاله كشريك مع القطاع العام في القطاعات الرئيسية ذات المردود الاقتصادي الكبير .

References:

1. Ahmed Abu Bakr Badawi and Tariq Abdel Qader Ismail, Frameworks for Partnership between the Public and Private Sectors in Arab Countries, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 2020.
2. Basma Khashoggi, Legislative Aspects of Public-Private Partnerships in the Kingdom of Saudi Arabia, 2020.
3. Hazem El-Beblawi, Rentier States in the Arab World: On the Nation, the State, and Integration in the Arab World, Part One, 1989.
4. Hazem El-Beblawi, Rentier States in the Arab World: On the Nation, the State, and Integration in the Arab World, Part One, 1989.
5. Hassan Abdullah Hassan, Participation Contract for Financing, Establishing and Managing Public Facilities, Dar Al-Jamia, Alexandria, 2020.
6. Haloufi Sufyan, Public-Private Partnership, Kingdom of Saudi Arabia, Journal of Finance and Business Economics, Volume 6, Issue 1, 2022.
7. Hamada Abdel Razzaq Hamada, Partnership Contracts (p.p.p), New University House, Alexandria, 2014.
8. Hamada Abdel Razzaq Hamada, Partnership Contracts (p.p.p), New University House, Alexandria, 2014.
9. Hamada Abdel Razzaq Hamada, Partnership Contracts (p.p.p), New University House, Alexandria, 2014.
10. Ragab Mahmoud Tajin, Public-Private Partnership Contracts, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2010.
11. Ragab Mahmoud Tajin, Public-Private Partnership Contracts, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2010.
12. Raad Muhammad Neda, The Effectiveness of Some Administrative Contracts in Addressing Economic Crises (Partnership Contract as a Model), Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Volume Nine - Issue Two, 2019.
13. Sami Murad, Ways to activate the partnership between universities and the private sector and its role in administrative development, presented to the Administrative Development Conference in Light of Economic Challenges, 2019.
14. Abdullah bin Ibrahim bin Murshid, A Model for Evaluating the Public-Private Partnership Method in Electricity Project Contracts in the Kingdom of Saudi Arabia, King Saud University Journal, College of Engineering, Department of Civil Engineering, Riyadh, 2005.
15. Abdullah bin Mohammed Al-Maliki, The Development of the Financial Sector and Economic Growth: Who Leads the Other? The Kingdom of Saudi Arabia, 2013.
16. Faisal Akram Nasouri, Faisal Zidane Sahar, Public-Private Partnership between Legislation and Implementation in Iraq (with Special Reference to the Industrial Sector in Iraq), Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Volume 21, Issue 83, 2016.
17. Mohamed Salah, The Role of Public-Private Partnership in Raising Investment Returns in the Economic Infrastructure According to the Build-Operate-Transfer System, The Case of Some Arab Economies, Saudi Arabia, 2017.
18. Mona Al-Mahna and Ahmed Al-Bakr, Contribution of Economic Activities to Private Sector Growth Rates in the Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Arabia, 2019.
19. Maha Nasser Al-Sadrah, Public-Private Partnership Contracts, Journal of the College of Law and Political Science, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia, 2019.
20. Hani Ahmed Khalil, Public-Private Partnership in the Kingdom of Saudi Arabia, Evaluation of the Experience and Future Vision, Saudi Arabia, 2017.
21. Ministry of Economy and Planning Achievements of the Ninth Plan, Kingdom of Saudi Arabia, 2009.

22. Yasmine Mahmoud Mohamed El-Gezar, Alternatives to Government Financing for Infrastructure Projects (Models of Public-Private Partnership), Cairo University, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 2011.
23. United Nations Economic Commission for Europe, Guidebook on promoting Good Governance in public- private partnerships, New York, 2008
24. CRAIG ANTHONY, 10 Countries With the Most Natural Resources, Investopedia , 2022 .
25. Kumis Harischandra- Ryan Orr , Private InfrauctureInvestmentOpportunities in Islamic, Countries ,Collaborator for research on Global Projects, April, 2009